القضية الجيبوتية (الصومال الفرنسي) والأثر الدولي عليها(١٩٤٥-٢٠١٧)

م.د.عذراء شاكر هادي

جامعة بابل- كلية التربية للعلوم الإنسانية

البريد الإلكتروني Email : Haider11291@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الاتحاد السوفيتي، المحافل الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية، الماركسية، الأمم المتحدة.

كيفية اقتباس البحث

هادي ، عذراء شاكر، القضية الجيبوتية (الصومال الفرنسي) والأثر الدولي عليها (١٩٤٥-٢٠١٧)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Djibouti Question (French Somaliland) and its international impact (1945-2017)

Dr. Adhraa Shaker Hadi
University of Babylon - College of Education for Human Sciences

Keywords : Soviet Union, international forums, United States of merica, Marxism, United Nations.

How To Cite This Article
Hadi, Adhraa Shaker, The Djibouti Question (French Somaliland) and its international impact (1945-2017), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026,Volume:16,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :

The Djibouti issue represents a unique model of geopolitical interactions during the Cold War, embodying the struggle between the Eastern and Western camps for influence in the strategically important Horn of Africa region. The international stance on this issue was characterized by the complexity and interconnected nature of international conflict within the Cold War. This study gains significant importance by revealing the mechanisms by which the great powers exploit regional issues to achieve their geopolitical interests, and by analyzing the impact of international conflict on the course of local and regional issues. Furthermore, it understands the role of international organizations in managing conflicts during the Cold War. Regarding the theoretical and methodological framework, this study relies on international conflict theory to explain the behavior of the great powers, along with realist theory in analyzing the regional balance of power. The problem of the study revolves around the main question of how the

Soviet-American conflict was formed and their position on the Djibouti issue, and what was the impact of international forums on the course of this issue. The structure of the study addresses the historical background of the colonial presence in Djibouti, then addresses the role and impact of international forums (the United Nations, the Organization of African Unity). From a statement of the impact of the Soviet position on the expansionist strategy and support for Marxist movements on the one hand, and the American position and the strategy of containment and protection of Western interests, and an analysis of the results of international interactions on the future of Djibouti, and presenting a comprehensive analytical vision of the international factors influencing the Djibouti issue, seeking to reveal the hidden mechanisms of international conflict and their impact on the fate of peoples and regional issues, the researcher used many important foreign and Arab documents and sources, in addition to letters, academic columns and some newspapers.

الملخص

تُمثل القضية الجيبوتية نموذجاً فريداً للتفاعلات الجيوسياسية في الحرب الباردة التي استمرت من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٩١، إذ يُعد عام ١٩٤٥ ونهاية الحرب العالمية الثانية التاريخ الفعلي لبداية الحرب الباردة، إذ بدأ التحالف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الانهيار بسبب الخلافات الأيديولوجية والجغرافية السياسية، ولكن يُستخدم عام ١٩٤٧ تاريخا رمزيا لتلك الحرب، مع إعلان مذهب ترومان الذي هدف إلى احتواء المد الشيوعي، مما مثل الإعلان الرسمي عن السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي، أما بالنسبة لتاريخ نهاية الحرب فقد يُعد عام ١٩٨٩ هو العام الذي انتهت فيه الحرب الباردة فعليًا على أرض الواقع، مع سقوط جدار برلين وانهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، ولكنها انتهت رسميًا مع تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١، التي استمرت (٤٤ عامًا تقريبًا)، وهي مدة امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انهيار القطب الشيوعي، وشكلت الحدث الجيوسياسي المركزي في النصف الثاني من القرن العشرين التي تجسد فيها الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي على النفوذ في منطقة القرن الأفريقي ذات الأهمية الإستراتيجية البالغة، وقد اتسم الموقف الدولي من هذه القضية بتشابك وتعقيد في طبيعة الصراع الدولي في إطار الحرب الباردة، وتكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة بالكشف عن آليات استغلال القوى العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد السوفيتي) للقضايا الإقليمية في جميع أنحاء العالم (أوربا، وآسيا، والشرق الأوسط،

وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا) بأحلافها الدولية لتحقيق مصالحها الجيوسياسية، وتحليل تأثير الصراع الدولي على مسار القضايا المحلية والإقليمية، من جهة أخرى فهم أثر المنظمات والهيآت الدولية (جامعة الدول العربية، هيئة الأمم المتحدة، منظمة الوحدة الأفريقية) في إدارة الصراعات في الحرب الباردة. أما بالنسبة للإطار النظري والمنهجي فقد اعتمد هذه الدراسة على نظرية الصراع الدولي في تفسير سلوك القوى العظمى مع النظرية الواقعية في تحليل موازين القوى الإقليمية، وتكمن أشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس بكيفية تكوين الصراع السوفيتي–الأمريكي وموقفهم من القضية الجيبوتية، وما تأثير المحافل الدولية على مسار هذه القضية، أما هيكلية الدراسة فتناولت الخلفية التاريخية للوجود الاستعماري في جيبوتي، ثم تطرقت الدراسة لمنزلة المحافل الدولية (الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية) وأثرها، وبعدها لابد من بيان أثر الموقف السوفيتي في الإستراتيجية التوسعية ودعم الحركات الماركسية من جهة، والموقف الأمريكي وإستراتيجية الاحتواء وحماية المصالح الغربية، وتحليل نتائج التفاعلات الدولية على مستقبل جيبوتي، وتقديم رؤية تحليلية شاملة للعوامل الدولية المؤثرة في القضية الجيبوتية، ساعيةً إلى كشف الآليات الخفية للصراع الدولي وتأثيرها على مصير الشعوب والقضايا الإقليمية، وقد استعمل البحث العديد من الوثائق والمصادر الأجنبية والعربية المهمة، بالإضافة إلى الرسائل والأطاريح الأكاديمية وبعض الصحف.

المبحث الأول

الخلفية التاريخية للوجود الاستعماري في جيبوتي

تشير الأدلة الأثرية والتاريخية إلى أن منطقة جيبوتي كانت مأهولة منذ العصر الحجري، إذ اكتشفت مواقع أثرية مثل "أسا كومة" و"هاندوجا" تعود إلى الألفية الثالثة والرابعة قبل الميلاد. وقد لهذه المنطقة أثر محوري في التجارة القديمة بين حضارات العالم، إذ كانت جزءاً من مملكة "بونت" التي تواصلت مع الحضارة المصرية الفرعونية منذ القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد، أما في العصر الإسلامي، فقد أصبحت المنطقة جزءاً من السلطنات الإسلامية المتعاقبة مثل: سلطنة إفات (١٢٨٥-١٤١٥م) وسلطنة عدل (١٤١٥-١٥٧٧م)، إذ انتشر الإسلام فيها مبكراً عن طريق التجار العرب المسلمين الذين عبّروا البحر الأحمر. وقد أسس العرب مراكز تجارية متطورة ومحطات لتموين سفنهم وتخزين بضائعهم القادمة من داخل القارة الأفريقية، مما ساعد على قيام مراكز عمرانية وتجارية مزدهرة[١].

لـذا تمثـل جيبـوتي حالـة اسـتثنائية فـي تـاريخ الاسـتعمار الحـديث نظـراً لموقعهـا الجيوستراتيجي الفريد عند مدخل البحر الأحمر ومضيق باب المندب، الذي يتحكم في واحدة من أهم الممرات البحرية في العالم، هذه الأهمية الإستراتيجية جعلتها محط أطماع القوى الاستعمارية منذ القرن التاسع عشر، إذ تحولت إلى ساحة للتنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، على منطقة القرن الأفريقي[٢]، إذ سعت تلك القوى الأوروبية للسيطرة على الموانئ الإستراتيجية على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن، وقد بدأ هذا التنافس يتصاعد بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩، الذي زاد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة وأعاد تشكيل التوازنات الجيوسياسية فيها بشكل جذري، إذ أصبح موقع جيبوتي الإستراتيجي على مدخل البحر الأحمر وهو(البوابة الجنوبية للقناة) ذا أهمية حيوية للأوروبيين للسيطرة على طريق التجارة إلى آسيا خاصة الهند، لذا كانت جيبوتي بوابة ذلك المدخل، لاسيما تأمين الإمدادات والوقود إن احتاجت السفن التجارية والحربية الأوروبية إلى محطات للتزود بالفحم والمؤن على طول الطريق الجديد الذي أنشأت فيه نقاط نفوذ وحماية مصالحها التجارية والعسكرية من منافسيها[٣].

أولا: البدايات الفرنسية والتوسع الاستعماري

بدأ الوجود الفرنسي المنظم في جيبوتي (الصومال الفرنسي) عام ١٨٨٤ عندما تمكنت الأولى من إقناع زعماء العفر (الدناقل)[٤] ببيع ميناء أوبوك[٥] على الساحل الشمالي لخليج تاجورة[٦]، بينما سعت إيطاليا عام ١٨٨٥ لإنشاء موطئ قدم في جيبوتي لقربها من مستعمراتها في الصومال وإريتريا. بعدها بدأت بريطانيا في تعزيز وجودها في عدن ومدينتي زيلع وبربرة[٧] عام ١٩٤١، وهذا التنافس الثلاثي جعل من منطقة جيبوتي ساحة للصراع بين القوى الاستعمارية، فقد كانت لهما إستراتيجيتها الخاصة[٨].

في عام ١٨٨٢، وبعد الاحتلال البريطاني لمصر، اقتسمت القوى الأوروبية أملاكها في أفريقيا، فقد توسع الفرنسيون بالاستيلاء على تاجورة وبقية الأراضي التي تشكل جمهورية جيبوتي اليوم، وفي سنة ١٨٩٢، اتخذ الحاكم الفرنسي ليونس لاغارد (Leonce Lagarde)[٩] للمستعمرة قراراً بالبدء في تشييد مدينة جيبوتي التي أصبحت مقراً للإدارة الاستعمارية الفرنسية، التي عرفت رسمياً باسم الصومال الفرنسي منذ سنة ١٨٩٦[١٠].

ظلت جيبوتي مستعمرة فرنسية حتى عام ١٩٦٧ عندما غيرت فرنسا اسمها إلى "الإقليم الفرنسي للعفر والعيسى[١١]" في محاولة لتمييزها عن الصومال البريطاني والصومال الإيطالي وكبح المشاعر الوحدوية مع الصومال، وقد استمر هذا الاسم حتى حصول جيبوتي على

الاستقلال عام ١٩٧٧، فيها استخدمت فرنسا جيبوتي قاعدة عسكرية وإستراتيجية مهمة، فقد حولتها إلى منصة انطلاق لعملياتها في المنطقة والمحيط الهندي[١٢].

بدايات التنظيم السياسي

بدأ الكفاح المنظم ضد الاستعمار الفرنسي يتخذ شكلاً منظماً في سنة ١٩٤٥، حينما انتخب السيد محمود حربي[١٣] رئيساً لفرع حزب وحدة الشباب الصومالي[١٤] في جيبوتي. وفي عام ١٩٤٧، أنشأ أول نقابة للعمال وانتخب رئيساً لها، وقد أصبحت هذه النقابة قوة سياسية مؤثرة، وتطورت لتصبح حزب الاتحاد الجمهوري عام ١٩٥٨، الذي نادى باتحاد جميع أجزاء الصومال في جمهورية واحدة، مع وضع دستور والمطالبة بالاستقلال، وبالفعل أدى نمو الوعي القومي في البلاد إلى إجبار الفرنسيين على السماح بقيام مجلس تشريعي عام ١٩٥٨، نصف أعضائه من الصوماليين والنصف الآخر من المستوطنين الأجانب. وقد أسفرت الانتخابات عن فوز جميع مرشحي حزب الاتحاد الجمهوري، مما منح القوى التحررية قاعدة انطلاق نحو المطالبة بمزيد من الحقوق. وفي سنة ١٩٥٨، قاد محمود حربي حملة دعاية واسعة ضد دستور ديغول[١٥]، الذي نص على أن من حق أي مستعمرة فرنسية ترفض الدستور الحصول على الاستقلال، وقد عارضت السلطات الفرنسية هذه الحملة بشدة، فقد منعت الاجتماعات والمظاهرات الوطنية وقبضت على عدد كبير من المواطنين[١٦].

الاستقلال وتشكيل الدولة الحديثة

شهدت الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي نضالاً متصاعدا للاستقلال، إذ جرت مظاهرات عامة مطالبة باستقلال الصومال أثناء زيارة الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول[١٧]، إلى جيبوتي في آب ١٩٦٦، في هذه الزيارة، واجه ديغول مظاهرات صاخبة مناهضة للاستعمار (من مجموعة قبائل الإيسا الصومالية المؤيدة للاستقلال والانضمام إلى الصومال المجاورة وتأسيس الصومال الكبير) ومظاهرات مؤيدة للبقاء مع فرنسا (من مجموعة العفر خوفاً من هيمنة مجموعة الإيسا في حالة الاستقلال)، إذ رد ديغول بإتخاذ قرار بإجراء استفتاء في عام (١٩٦٧) ليقرر السكان مصيرهم، وفي ٢١ أيلول من السنة ذاتها، أعلن الحاكم العام لويس سانييه[١٨] المعين في الإقليم أن قرار الحكومة الفرنسية هو إجراء استفتاء لتحديد بقاء جيبوتي ضمن الجمهورية الفرنسية أو منحها استقلالها، في آذار ١٩٦٧، اختار ٦٠% من الناخبين استمرار الإقليم مرتبطاً بفرنسا، في استفتاء شهد تلاعباً وتزويراً ، لكن الضغوط السياسية الدولية والمحلية المتمثلة بالحراك الوطني وصعود الحركات الوطنية والأحزاب مثل "الاتحاد الشعبي الأفريقي" بقيادة محمود حربي الذي كان يطالب بالاستقلال الفوري والوحدة مع الصومال الكبير،

لاسيما بعد كثرة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعانيها من بطالة مرتفعة وأوضاع اقتصادية صعبة، إذ كان معظم النشاط الاقتصادي متمركزاً في مدينة جيبوتي، مما خلق فوارق إقليمية، هذا من جانب ومن جانب اخر كان للضغوط الدولية في عام ١٩٦٦ أثر في وصول المظاهرات إلى ذروتها مثل قرارات منظمة الأمم المتحدة في ستينيات القرن العشرين، المتمثلة بمبدأ تقرير المصير لجميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي كالصومال الفرنسي على قائمة هذه الأقاليم، إذ كان للرقابة الدولية أثر في جعل فرنسا تحت ضغط دبلوماسي في المحافل الدولية لتبرير استمرار وجودها في المستعمرة ووضع جدول زمني لإنهاء استعمارها[١٩].

لابد من الإشارة لضغوط الجوار الإقليمي (القومية الصومالية) وأثر مشروع "الصومال الكبير" في تحفيز الضغط الدبلوماسي والدعاية لضم الإقليم إلى الصومال، هذا وقد خلق ضغط جيوسياسي مباشر على فرنسا، لاسيما بعد دعم حركات التحرر الصومالية إذ كانت الحكومة الصومالية تدعم بشكل علني الأحزاب المؤيدة للاستقلال والانضمام إليها داخل جيبوتي، حينها كانت فرنسا منهكة عسكرياً؛ لأنها خرجت عام (١٩٦٢) من حرب طويلة ومريرة في الجزائر، لذا لم تكن باريس مستعدة لدخول صراع مماثل في القرن الأفريقي[٢٠].

لا يمكن نسيان عامل مهم ساعد جيبوتي في اكمال مسيرتها الاستقلالية وهي موجة استقلال المستعمرات الأفريقية، إذ كانت الدول تحصل على استقلالها واحدة تلو الأخرى (أكثر من ٣٠ دولة بين ١٩٥٦-١٩٦٦) إذ كان وجود فرنسا في جيبوتي يبدو كأنه "أنقاض" من عصر استعماري منتهٍ، وأخيراً في سنة ١٩٧٧، أجبرت فرنسا على منح جيبوتي الاستقلال بعد أكثر من مائة عام من السيطرة الاستعمارية، التي تركت آثار وتداعيات مترتبة عليها، إذ خلف الاستعمار الفرنسي في جيبوتي إرثاً معقداً لا يزال مؤثراً حتى اليوم. فمن الناحية السياسية، ورثت جيبوتي نظاماً إدارياً فرنسياً ونمطاً حكومياً مركزياً، لاسيما الانقسامات العرقية بين قبائل العفر والعيسى، فقد عملت فرنسا على سياسة "فرّق تسد" وعززت هذه الانقسامات لضمان سيطرتها على المستعمرة[٢١].

أما بالنسبة للأثر الاستعماري على الاقتصاد والإستراتيجية، فقد أصبحت جيبوتي تعتمد على الاقتصاد الريعي القائم على تأجير الأراضي للقواعد العسكرية الأجنبية، حيث تحصل على إيرادات سنوية لا تتجاوز ١٢٠ مليون دولار من تأجير هذه القواعد. ومن الناحية الإستراتيجية، تحولت جيبوتي إلى قاعدة عسكرية عالمية، تضم قواعد عسكرية للولايات المتحدة والصين وفرنسا واليابان وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا، بالإضافة إلى قواعد مازالت قيد الإنشاء للسعودية وأثيوبيا هذا

الوجود العسكري المكثف يجعل جيبوتي ساحة للتنافس الدولي ويعكس استمرار الأهمية الإستراتيجية التي جذبت المستعمرين الأوائل[٢٢].

جدول يوضح القواعد العسكرية في جيبوتي بعد الاستقلال من الدولة وتاريخ الإنشاء وعدد الجنود والأهمية الإستراتيجية:

ت	الدولة	السنة	عدد الجنود	ملاحظات عن القواعد العسكرية
١.	فرنسا	١٩٧٧ (قاعدة قديمة)	١٤٥٠ جنديا	أكبر قاعدة فرنسية في الخارج
٢.	الولايات المتحدة	٢٠٠١	٤٠٠٠ جندي	مركز عمليات القرن الأفريقي
٣.	اليابان	٢٠١١	١٨٠ جنديا	أول قاعدة عسكرية يابانية منذ الحرب العالمية الثانية
٤.	إيطاليا	٢٠١٣	٣٠٠ جندي	جزء من مكافحة القرصنة والهجرة
٥.	الصين	٢٠١٧	٤٠٠ جندي	أول قاعدة عسكرية صينية خارجية

إذن يشكل التاريخ الاستعماري لجيبوتي نموذجاً مميزاً لأطماع القوى الاستعمارية في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية. من حيث الموقع الجغرافي الفريد لها عند باب المندب منذ القرن التاسع عشر، وانتهى الأمر بفرنسا والسيطرة على المنطقة وإنشاء ما عرف بالصومال الفرنسي. ومع ذلك قاوم الجيبوتيون الاستعمار عبر نضال طويل بدأ بمقاومة مسلحة وتحول إلى كفاح سياسي منظم قاده الرواد مثل محمود حربي، مما أجبر فرنسا في النهاية على منح جيبوتي استقلالها عام ١٩٧٧[٢٣].

لكن إرث الاستعمار بقي مؤثراً في تشكيل الدولة الحديثة، من حيث التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حتى اليوم، والاعتماد على إيرادات القواعد العسكرية الأجنبية والانقسامات الإثنية والهوية الوطنية الهشة، كما أن موقعها الإستراتيجي لا يزال يجذب القوى الدولية، بإلاطار التنافس على النفوذ في القرن الأفريقي بدلاً من الاستعمار المباشر[٢٤].

المبحث الثاني

القضية الجيبوتية في المحافل والقوى الدولية وموقفها منها

حظيت قضية جيبوتي باهتمام ملحوظ على مختلف الأصعدة والمنظمات الدولية إذ أبدت اهتماماً خاصاً بقضية استقلال جيبوتي، وكان لها أثر بارز في حل هذه القضية عن طريق تدويلها ومشاركة أطراف عدة لدعم هذه المسألة.

على الرغم من تباين مواقف تلك المنظمات من قضية استقلال جيبوتي واختلاف اتجاهاتها السياسية إلا أن جهودها أفضت في نهاية المطاف إلى استقلال جيبوتي كدولة مستقله ذات سيادة، وتبنت تلك المنظمات دعم نضال شعب جيبوتي بصوره جدية[٢٥].

من بين تلك المنظمات :

أولا: جامعة الدول العربية :

نشأت الجامعة العربية في ٢٢ / آذار/ ١٩٤٥ وكان أول أهدافها تحرير الأقطار العربية من الاستعمار، لذا دعمت النضال الشعبي في جيبوتي بصورة جدية بداية عام ١٩٧٤، بعد قبول عضوية جمهورية الصومال في الجامعة العربية[٢٦].

ومنذ ذلك الوقت سعت الجامعة بكل الوسائل الدبلوماسية إلى اقناع فرنسا بضرورة منح الاستقلال لشعب جيبوتي، أسوة بغيرها من المستعمرات الفرنسية في القارة الأفريقية، وأصدرت اللجنة السياسية[٢٧] التابعة لمجلس وزراء الخارجية العرب الذي عقد دورته الثالثة والستين بمقر الجامعة بالقاهرة في نيسان ١٩٧٥ قراراً ينص على أن اللجنة السياسية للمجلس، بعد أن استمعت إلى تقرير جمهورية الصومال الديمقراطية وبعد أن تدارست الوضع في الساحل الصومالي بأبعاده المتعددة قررت تأييد استقلال جيبوتي، وتكوين لجنة وزارية رباعية بعضوية ليبيا والأردن والجزائر والكويت، لبذل مساعيها مع الحكومة الفرنسية، لتحقيق استقلالها في أسرع وقت، بعد تقديم متكرر من الأمين العام محمود رياض[٢٨] تقريراً إلى مؤتمر القمة العربي الثامن[٢٩] المنعقد في الرباط عام ١٩٧٤[٣٠].

لتفعيل ذلك القرار أصدر المجلس في دورته الرابعة والستين قراراً في ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٥، شدد فيه على أن تواصل اللجنة الرباعية عملها لتمكين الإقليم من الحصول على استقلاله، بحكم الأغلبية. و أصدر المجلس قراراً اخر في دورته الخامسة والستين في الحادي والعشرين من شهر آذار ١٩٧٦، طالب فيه الحكومة الفرنسية بمنح الاستقلال التام باستفتاء ديمقراطي[٣١].

في الوقت نفسه أجرى محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية، بعد صدور قرار مجلس الجامعة مقابلة مع جان فرانسوا بونيه[٣٢]، وزير الخارجية الفرنسي، أوضح فيه قرار مجلس الجامعة، وفي المقابلة أبدى الوزير الفرنسي استعداد حكومته للتعاون مع جامعه الدول العربية، لكن الحكومة الفرنسية لجأت إلى تأجيل سفر لجنة البعثة الوزارية الرباعية (ليبيا والأردن والجزائر والكويت) المكلفة بحل القضية الجيبوتية من الجامعة العربية إلى جيبوتي، على الرغم من تجديد أمين الجامعة الاتصال بالسفير الفرنسي في ٢١/ تموز/١٩٧٦ وطلب تسهيل مهمة البعثة[٣٣].

وقد جاء رد السفارة بعد ثلاثة أيام، يفيد بأن حكومة فرنسا توافق على زيارة اللجنة بصفتها بعثة مراقبين من الجامعة العربية على كيفية سير عملية حل القضية فقط، (أي إنها كانت بعثة بمثابة حبر على ورق) لكنها ترى من الأفضل تأجيل موعد الزيارة إلى وقت آخر مناسب تُحدّد فيما بعد، وفي وقتها تشكل وفد جيبوتي تكوّن من: (ممثلي الأحزاب المعارضة للحكم الفرنسي، ورئيس رابطة الاستقلال الجيبوتي، وجبهة تحرير الصومال)، تحاور الوفد مع الأمين العام للجامعة العربية والقيادات السياسية في الجامعة العربية، مؤكدين رغبتهم في الانتماء العربي لجيبوتي والانضمام إلى الجامعة العربية بمجرد حصولها على الاستقلال، هذا من جهة، وتكوين صورة وافية لهم ولفرنسا عن مدى صحة ادعاءتها في تحقيق الاستقلال، من جهة أخرى[٣٤].

لذا سعى أمين عام الجامعة العربية محمود رياض مرة أخرى إلى ترتيب لقاء مع وزير الخارجية الفرنسي جان فرانسو بونيه في ٢٢/ شباط / ١٩٧٧ أكد فيه أمور رئيسة من أهمها: لا بد أن يكون استقلال جيبوتي استقلالاً حقيقيا، وأن الدول العربية لن ترضى باستقلال زائف لجيبوتي، مؤكداً أن في حالة حصول جيبوتي على الاستقلال يكون هناك ترابط سياسي وتعاون مستمر بين جيبوتي الصومال وغيرها من الدول العربية؛ لأنهم تابعين لكيان وانتماء عربي وقومي واحد[٣٥].

يتضح لنا مما سبق أن الحكومة الفرنسية تخشى من تدخّل محتمل من جانب الدول المجاورة لجيبوتي وهي الصومال وأثيوبيا، وتحاول في الوقت نفسه أن تجد المسوغات الكافية لإطالة مدة بقائها في جيبوتي، فنجدها لا تعارض وزير خارجيتها في مسألة إعطاء الاستقلال لجيبوتي، بعد إجراء الاستفتاء لهذا الغرض وأن يكون للجامعة العربية والأمم المتحدة فيه أثر بارز لتجنب جيبوتي مخاطر التدخل الأجنبي، أما بالنسبة للجامعة العربية فقد كان أهم ما يثير قلق الدول العربية ما يتردد من زياده التعاون بين أثيوبيا وإسرائيل واحتمال تدخل أثيوبيا في جيبوتي واستغلال إسرائيل هذه المنطقة الحساسة بالنسبة للعرب، لهذا أعرب الأمين العام للجامعة في لقائه بالوزير الفرنسي عن أن الدول العربية ترفض وتعارض أي تدخل اثيوبي في أمور جيبوتي[٣٦].

رغم منازعات قبائل العفر والعيسى في جيبوتي والصومال إلا أن الجامعة العربية سعت إلى حل مشكلة هذا النزاع حيث قامت بالاستماع إلى وجهات النظر المختلفة التي تعبر عن كل عنصر على حده، بعقد اجتماع لهم ضم رؤساء دول السودان والصومال واليمن الشمالي والجنوبي، واتفق المجتمعون مع مسؤولي الجامعة العربية بضرورة أن يكون البحر الأحمر منطقة سلام وتقوم الدول المطلة عليه في تحقيق ذلك، وقد ناشد المجتمعون الحكومة الفرنسية منح

جميع مواطنين جيبوتي حقهم في الاقتراع على أساس وطني لا قبلي لتفادي المنازعات وتحقيق الأمن والسلام، إذ كانت هذه المسألة ظاهرة مهمة، وشغلت قضية استقلال جيبوتي الفريقين، فالاستقلال مطلب مشترك لهم أكثر من أي وقت مضى(٣٧).

إذن انطلق موقف الجامعة العربية من سعي الجيبوتيين وتوجههم إلى الجامعة العربية وانحصر أثرها في مطالبة فرنسا بمنح جيبوتي الاستقلال، وتكثيف نشاط الجامعة العربية لمراقبة ما يجري داخل جيبوتي، والاتصال الرسمي بالحكومة الفرنسية، ومطالبتها بإنهاء وضع الاحتلال، وراقبت الجامعة العربية أيضا خطوات الاستقلال والاجتماعات الاخيرة المتابعة للقضية في جيبوتي وباريس(٣٨).

نستطيع القول، مما سبق: إن للجامعة العربية أثر فعال في حصول جيبوتي على استقلالها إذ إنها اتبعت كافة السبل المتاحة لتحقيق هذا الغرض، وساعدها في ذلك لجوء جيبوتي لتحقيق هذا الغرض برعايتها.

ثانياً: منظمة الأمم المتحدة(٣٩) :

حظي استقلال جيبوتي باهتمام منظمة الأمم المتحدة الكبير، إذ اتخذت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة قراراً في ٢٠ /كانون الأول/١٩٦٦ في الدورة الحادية والعشرين باتخاذ الضمانات اللازمة لنزاهة الاستفتاء الذي سيجري في جيبوتي عام ١٩٦٧، ودعت في القرار السلطة الإدارية التي تحكم في الإقليم أن تضمن التعبير عن حق المصير بكل حرية، وأن يمارس السكان الوطنيون حقهم مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحثت الجمعية العامة أثناء الإشراف على الاستفتاء التأكد من صحته(٤٠).

وفي ٩ /كانون الأول/ ١٩٦٧ أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجدداً الحق الثابت لشعب جيبوتي في تقرير المصير والاستقلال طبقاً لقرار الجمعية العامة الصادر في ١٤/ كانون الأول/ ١٩٦٠، الذي تضمن منح الشعوب والبلدان المستعمرة استقلالها وأبدت أسفها؛ لأن الدول القائمة على إدارة الإقليم لم تتعاون مع الأمم المتحدة في تطبيق القرارات التي تدعو إلى منح الاستقلال للبلدان المستعمرة والسماح بعودة اللاجئين إلى الإقليم المحتلة وإنشاء الظروف المواتية لهم ومنحهم المشاركة في الاستفتاء وممارسة الحريات السياسية وتنفيذ إعلان الاستقلال(٤١).

رغم هذه القرارات والمطالب إلا أن فرنسا لم تمتثل لها، مما جعل منظمة الأمم المتحدة تتصدى لذلك في جلستها التاسعة والعشرين المنعقدة في ١٤ كانون الأول ١٩٧٤، التي طالبت تطبيق إعلان منح الاستقلال للشعوب المحتلة، فأوعزت للجمعية العامة بالتنفيذ المباشر لقرار إزالة مظاهر الاحتلال المتبقية في الأقاليم كافة التي لم تحصل على الاستقلال، وفي نهاية

كانون الأول عام ١٩٧٥، صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يتضمن منح الصومال الفرنسي الاستقلال العاجل وغير المشروط مع انسحاب القوات العسكرية الفرنسية وتصفية قواعدها، لكن بالرغم من ذلك لم تؤيد فرنسا قرار الأمم المتحدة بحجة أنها أعلم بشؤون الإقليم وظروفه، لذا جاء القرار الصادر من الأمم المتحدة عن طريق لجنة تصفية الاستعمار التابعة لها في ٢٥/تشرين الثاني/ ١٩٧٦ مطالباً بانسحاب فرنسا بلا أي شروط من قاعدتها الفرنسية في جيبوتي، ودعت أيضا إلى انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة في نفس الوقت في أحد الدول المحايدة بإشراف منظمة الوحدة الأفريقية للتوصل إلى اتفاق في برنامج سياسي موحد قُبيل موعد الاستفتاء الذي سيقام في إقليم جيبوتي(٤٢).

وفي عام ١٩٧٦ أصدرت الأمم المتحدة في دورتها الحادية والثلاثين قراراً رقم (٥٦) بشأن تصفية الاستعمار الذي يوصي بالآتي :

١- حث زعماء مجلس الحكومة في جيبوتي وكذلك ممثلي حركة التحرير وجبهة تحرير الساحل الصومالي وحركة تحرير جيبوتي بالإضافة إلى ممثلي الأحزاب والتجمعات السياسية للدخول في أوسع مناقشة ممكنة على أرض محايدة، لغرض الوصول إلى تسوية خلافاتهم.

٢ - تأكيد حق شعب جيبوتي في تنفيذ البرنامج الخاص بشأن الاستقلال على نحو دقيق ومنصف، وفي ظروف ديمقراطية كما أوجزه ممثل فرنسا في البيان الذي أدلى به أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة والمقصود به اللجنة الرابعة، لجنة تصفية الاستعمار ضمن الإطار الزمني المبين في شهر مايو عام ١٩٧٧.

٣ - الاتفاق على برنامج سياسي مشترك قبل إجراء الاستفتاء، بما يتماشى مع القرار الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثالثة عشرة.

٤ - دعوة الحكومة الفرنسية للتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية في جهودها الهادفة وفقاً لقرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إلى عقد مؤتمر المائدة المستديرة وأن تسحب فرنسا قواعدها العسكرية وتسهّل عودة اللاجئين لجيبوتي(٤٣).

وربما يتبادر للقارئ سؤال جوهري، هو: لماذا لم تكمل منظمة الأمم المتحدة عملية استقلال جيبوتي بالكامل؟ وجواب ذلك هو ما جاء في قرارات مؤتمر المائدة المستديرة السابق ذكرها في أعلاه، فلم تكن هناك حاجة لاستمرار مناقشة قضية استقلال جيبوتي في الأمم المتحدة بعد عام ١٩٧٦؛ لأن جيبوتي حصلت على استقلالها الكامل في ٢٧ حزيران ١٩٧٧، وأن الهدف من المتابعة الدولية (لاستقلال جيبوتي) قد تحقق عن طريق الاستفتاء وهو الحل النهائي والأمثل، ففي ٨ أيار ١٩٧٧، أجري استفتاء لتقرير المصير، صوت فيه السكان لصالح الاستقلال عن

فرنسا، وبالفعل بعد أقل من شهرين، أعلن رسميا عن استقلال جمهورية جيبوتي في ٢٧ حزيران ١٩٧٧، وأصبحت دولة ذات سيادة وعضواً كاملاً في الأمم المتحدة في ٢٠ أيلول ١٩٧٧[٤٤].

ثالثاً : منظمة الوحدة الأفريقية[٤٥] :

عملت هذه المنظمة منذ نشأتها في ٢٥ / أيار/ ١٩٦٣، على أن يكون لها أثر إيجابي في تحقيق مصالح القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، وتسوية المنازعات الأفريقية، وحل مشاكل دول القارة ولذلك حرصت على تدعيم اتصالاتها مع غيرها من المنظمات الدولية، وبصفة خاصة منظمة الأمم المتحدة، والإقليمية المتمثلة بجامعة الدول العربية[٤٦].

اهتمت المنظمة بمسألة استقلال جيبوتي؛ لأنها خضعت للاستعمار خلافاً للمناطق الصومالية المجاورة التي حصلت على استقلالها في تموز/١٩٦٠، لذا كلفت لجنة حركات التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٥ وفدا منها بإعداد تقرير عن أوضاع الصومال الفرنسي، في مؤتمر وزراء خارجيتها المنعقد في أيس أبابا، إذ شدّدوا عبره على منح حق تقرير المصير للشعب الجيبوتي وفقا لما ورد في ميثاق المنظمة من مبادئ، وعبّروا عن خيبة الأمل لعدم تعاون السلطات الفرنسية مع المنظمات الدولية بشكل كامل لنيل جيبوتي استقلالها، وكان عليها اتخاذ ما يلزم لتهيئة جيبوتي للاستقلال، ومنها الحرية السياسية، وعودة اللاجئين الذين أجبروا على مغادرة الإقليم إليه، والتعاون الكامل مع منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لحصول جيبوتي على الاستقلال، ولمّا لم يستطع ذلك الوفد زيارة الإقليم حاول تفقد أوضاعه بالاتصال بزعمائه الموجودين بالمنفى فأكد له زعماء العيسويين الموجودين في الصومال أن شعب الإقليم يريد الانضمام للصومال الوطن الام، أما زعماء العفر الموجودين في أثيوبيا فأكدوا أن شعب الإقليم يريد الانضمام إلى أثيوبيا، وجاء اهتمام المنظمة بقضية جيبوتي نظراً لوقوعها في دائرة الأطماع الصومالية والأثيوبية، فكان كل منهما يريد ضمها اليه، لذا ساندت منظمة الوحدة الأفريقية ودعمت حركة المقاومة الوطنية[٤٧].

وفي عام ١٩٧٢ أعلن الرئيس السنغالي ليوبود سنجور[٤٨]، موقفه الداعم لاستقلال جيبوتي، وطلب من الدول الأفريقية الضغط على فرنسا لتحقيق هذا الهدف، وفي اجتماع مجلس وزراء المنظمة في دورته الحادية والعشرون في أديس أبابا أعلن المجلس أن أثيوبيا دولة استعمارية لا تتمسك بالتقاليد الأفريقية؛ لأنها تعارض دائماً آمال الصوماليين في إقامة الوطن الصومالي الكبير[٤٩].

وعبّر مجلس وزراء المنظمة في المؤتمر الذي انعقد في الرباط- المغرب في حزيران ١٩٧٢ عن تضامنه وتعاطفه مع الشعب الجيبوتي وطالب المؤتمر من فرنسا توفير أجواء الحرية

والديمقراطية في جيبوتي ليتمكن الشعب من تقرير مصيره والسير نحو الاستقلال وفقا لميثاق الأمم المتحدة[٥٠].

يتضح مما سبق أن حكومة الصومال أرادت أن تفوّت على أثيوبيا فرصة التمسك بادعاءاتها في جيبوتي، مما زاد من قلق حكومة أثيوبيا على مستقبل جيبوتي، من جهة أخرى أعلن وزير حكومة تنزانيا في ٢٢/ تشرين الأول/ ١٩٧٣ أن لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية قد منحت مبلغاً قدره (٥٤٠) ألف شلن تنزاني لجبهة تحرير الصومال وحركة تحرير جيبوتي، ومن مواقف المنظمة أيضا أنها قامت بطرح قضية استقلال جيبوتي في كمبالا عاصمة اوغندا في حزيران/١٩٧٥، وفي تموز/١٩٧٦ قرر مجلس وزراء المنظمة تشكيل بعثة تقصي الحقائق لتقوم بزيارة إقليمي العفر والعيسى، وإجراء اتصالات بالقوى السياسية المختلفة بالإقليم والدول المجاورة للتوصل لخطوات تحقيق الاستقلال للإقليم، لذا بدأت اللجنة المشكلة أعمالها في ١١ / ايلول/ ١٩٧٦ لبحث الضمانات التي يمكن توفيرها لتأكيد استقلال جيبوتي وسلامة أراضيها ومستقبلها[٥١].

اما بالنسبة للاجتماع الذي عقد في جزيرة موريشيوس في جلسة ٢٥/ تموز/ ١٩٧٦ فقد دعا وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية الأحزاب المختلفة في جيبوتي إلى مؤتمر المائدة المستديرة للاجتماع في أكرا عاصمة غانا حيث ركز هذا المؤتمر على محاولة حث المقاومة الوطنية على الالتئام والتنسيق بين القوى السياسية المختلفة داخل جيبوتي تمهيداً للاستقلال، وطالب المؤتمر فرنسا باتخاذ الاجراءات اللازمة والضرورية لخلق الجو المناسب الذي يؤدي لتأمين عملية ديمقراطية وعادلة تفضي إلى استقلال مباشر غير مشروط[٥٢].

وعقد اجتماع آخر في أكرا يوم ٣٠/ آذار/ ١٩٧٧ بعد اجتماع لجنة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة بحضور وزير الخارجية غانا ناثانيال ابنزر ياو أدوكوي (رئيس المؤتمر) وحصل التنسيق الكامل للمؤتمر واللجنة، وعلى أثر انتهاء جلسات المؤتمر اتفقوا على أمرين هامين هما:

اولاً: إنشاء جبهة وطنية موحدة لشعب جيبوتي.

ثانياً: تشكيل لجنة تنسيق للإعداد للمرحلة القادمة نحو الاستقلال.

وهكذا يتضح أثر منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية مادياً ومعنوياً في السعي الحثيث لمساندة الشعب الجيبوتي ودعمه في نضاله، خاصة في المرحلة الزمنية التي سبقت حصول جيبوتي على استقلالها[٥٣].

المبحث الثالث

موقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي من القضية الجيبوتية

تعد جيبوتي، بحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي عند مدخل البحر الأحمر ومضيق باب المندب، منطقة ذات أهمية جيوسياسية كبرى، لذا شهدت تدخلاً دولياً في مدة الحرب الباردة، وأصبحت مسرحاً للتنافس بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، إذ سعتا إلى تعزيز نفوذهما في المنطقة لحماية مصالحهما الإستراتيجية، مما أثّر على الأوضاع السياسية والأمنية في جيبوتي، خاصة في مدة السبعينيات والثمانينيات القرن الماضي حتى استقلالها من فرنسا عام ١٩٧٧[٥٤].

١. الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في جيبوتي

كان للولايات المتحدة أثر بارز في جيبوتي بعد استقلالها، إذ سعت إلى تعزيز نفوذها في المنطقة لحماية مصالحها الإستراتيجية، خاصة في الحرب الباردة، إذ كانت جيبوتي ذات أهمية كبيرة للولايات المتحدة بسبب قربها من الشرق الأوسط ومنطقة القرن الأفريقي[٥٥]، بالإضافة إلى أهميتها العسكرية، لذا تمثّل الدعم بعدة أشكال أهمها:

أولا: الدعم العسكري والأمني

قامت الولايات المتحدة بتوقيع اتفاقيات عسكرية مع جيبوتي، إذ سمحت الأخيرة للولايات المتحدة بإنشاء قاعدة عسكرية عام ٢٠٠٢ في منطقة ليمونير، التي أصبحت لاحقاً واحدة من أهم القواعد الأمريكية في أفريقيا. وساعدت هذه القاعدة الولايات المتحدة في مراقبة حركة الملاحة في مضيق باب المندب، الذي يعد أحد أهم الممرات المائية العالمية، ومن جهة أخرى سهلت لها تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب ومراقبة الأنشطة العسكرية في المنطقة. وجاء هذا وفقاً لتقارير مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations)، فقد كان السيطرة على هذا الممر عاملاً حاسماً في تعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة[٥٦].

ثانيا: التأثير السياسي والاقتصادي

دعمت الولايات المتحدة الحكومة الجيبوتية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، خاصة في ظل التوترات الإقليمية مع أثيوبيا والصومال، وسعت إلى منع انتشار النفوذ السوفيتي في المنطقة.

وساعد ذلك الدعم على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتعميق وجودها في جيبوتي، بينما تراجع النفوذ السوفيتي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات في كسب ثقة الجيبوتيين، مما يعكس طبيعة الصراع غير المباشر بين القوتين في تلك المدة[٥٧].

ثالثا: مكافحة الإرهاب وتأمين القرن الأفريقي

بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ركزت الولايات المتحدة على جيبوتي قاعدةً لعمليات مكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي، خاصة في مواجهة الجماعات المتطرفة من "الشباب" في الصومال، وفقا لوثائق وزارة الدفاع الأمريكية (U.S. Department of Defense)، فقد ساهمت قاعدة ليمونير العسكرية في جيبوتي في تنفيذ عمليات استخباراتية وعسكرية ضد التنظيمات الإرهابية[٥٨].

رابعا: المنافسة مع القوى العالمية الأخرى

سعت الولايات المتحدة إلى تقويض النفوذ الصيني والروسي في المنطقة، خاصة بعد إنشاء الصين لقاعدة عسكرية في جيبوتي عام ٢٠١٧، وفقاً لدراسة نشرتها جامعة كامبريدج (Cambridge University Press)، كان للوجود الأمريكي رداً مباشراً على التمدد الصيني في أفريقيا، الذي يعد تهديداً للمصالح الغربية[٥٩].

خامسا: حماية الممرات التجارية والاقتصادية

تشير تقارير معهد بروكينغز (Brookings Institution) إلى أن جيبوتي تعد بوابة رئيسية للتجارة بين أوروبا وآسيا، حيث تمر عبر مينائها ٣٠% من تجارة النفط العالمية، مما دفع ذلك بالولايات المتحدة إلى تأمين مصالحها الاقتصادية عبر تعزيز التعاون العسكري مع جيبوتي[٦٠].

سادسا: تعزيز التحالفات الإقليمية

دعمت الولايات المتحدة جيبوتي لتعزيز تحالفاتها مع دول القرن الأفريقي، مثل أثيوبيا وكينيا، وهم حلفاء إستراتيجيون في مواجهة النزاعات الإقليمية. وهذا ما أكدته مجلة "فورين بوليسي" (Foreign Policy)، قائله: إن الاتفاقيات الأمنية بين واشنطن وجيبوتي ساهمت في تحقيق استقرار نسبي بالمنطقة[٦١].

٢. دور الاتحاد السوفيتي في جيبوتي

على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي لم يكن له وجود عسكري مباشر في جيبوتي، إلا أنه حاول التأثير على الأحداث في المنطقة بدعمه للحركات الاشتراكية والأنظمة الموالية له في الدول المجاورة، مثل أثيوبيا والصومال، لذا تمثل التدخل في الدعم السياسي والاقتصادي، إذ حاول الاتحاد السوفيتي تعزيز نفوذه في جيبوتي بدعم الحركات اليسارية والمناهضة للاستعمار. وقدم مساعدات اقتصادية ضخمة لدول الجوار التي كانت على علاقة وثيقة مع جيبوتي، مثل الصومال لكسب التأثير في المنطقة، إذ كانت العلاقة السوفيتية الصومالية وثيقة للغاية في البداية مكونه ما يعرف المدة الذهبية (١٩٦٣ – ١٩٧٧) أي بعد استقلال الصومال عام

١٩٦٠، قدم الاتحاد السوفيتي دعمًا عسكريًا واقتصاديًا ضخمًا للصومال، خاصة بعد وصل محمد سياد بري رئيساً عليها عام ١٩٦٩ عبر انقلاب عسكري، وتبنيه "الاشتراكية العلمية"، وفي عام ١٩٧٤، وقّع الطرفان معاهدة صداقة وتعاون، وكانت ذروة هذا التحالف، بنى السوفيت للصومال أكبر قاعدة عسكرية في الخارج آنذاك، وهي قاعدة بربرا، ودرّسوا ودربّوا الآلاف من الضباط والجنود الصوماليين[٦٢].

كان الهدف السوفيتي هو الحصول على موطئ قدم إستراتيجي على باب المندب ومقابل الساحل العربي، لكن هذه المساعدات لم تستمر وحدثت نقطة التحول والقطع بين عامي (١٩٧٧- ١٩٧٨) بسبب حرب أوغادين (١٩٧٧-١٩٧٨)، عندما حاولت الصومال غزو إقليم أوغادين ذي الأغلبية الصومالية في أثيوبيا، وهنا حدثت المفاجأة إذ انقلب السوفيت بشكل كامل إلى جانب أثيوبيا، وقطعوا مساعداتهم عن الصومال، بل استخدموا نفس الأسلحة والمرتزقة الكوبيين الذين كانوا يدعمون الصومال لمساعدة أثيوبيا على هزيمة الصومال، نتيجة لذلك، قطعت الصومال علاقتها مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٧ واتجهت إلى الولايات المتحدة للحصول على الدعم[٦٣].

من جهة أخرى سعى الاتحاد السوفيتي إلى تقويض النفوذ الأمريكي في المنطقة، خاصة بعد إنشاء القاعدة العسكرية الأمريكية في جيبوتي، ومع ذلك، فشل في تحقيق وجوده العسكري المباشر فيها بسبب موقف الحكومة الجيبوتية الموالية للغرب، إذ لم تكن هناك مساعدة سوفيتية مهمة لها مقارنة بالصومال، إذ حافظت على علاقتها مع الغرب (فرنسا) منذ استقلالها في ١٩٧٧[٦٤].

وقد تمثل التدخل السوفيتي في جيبوتي على النحو الآتي:

أولا: الدعم السياسي والأيديولوجي

حاول الاتحاد السوفيتي التأثير على الأوضاع في جيبوتي، بالسيطرة على الصومال الحليف الدائم لجيبوتي وضربها بالحرب الصومالية الاثيوبية، باعتبارها الداعم الأول للصومال، من جانب آخر بحثت السوفيت عن مسوغ لتدخلها في المنطقة، فقدمت مساعدات اقتصادية وعسكرية لدول الجوار، كالصومال، في محاولة لخلق توازن قوى مع النفوذ الأمريكي، من جهة ووسيلة لتوسيع دائرة النفوذ الاشتراكي من جهة أخرى، لكن بلا جدوى، وكان هذا الفشل جزءاً من التحديات التي واجهها الاتحاد السوفيتي في أفريقيا في الحرب الباردة[٦٥].

ثانيا: الدعم الإستراتيجي للحلفاء الإقليميين

دعم الاتحاد السوفيتي النظام الماركسي في أثيوبيا بقيادة منغستو هايله ماريام[٦٦]، الذي كان حليفاً رئيسياً في المنطقة، فقدم السوفيت مساعدات عسكرية بقيمة مليارات الدولارات لأثيوبيا في حربها مع الصومال، مما سمح لهم بامتلاك قاعدة تأثير قرب جيبوتي، وهذا ما جعل منها معسكرا معاديا للسوفيت بشكل غير مباشر[٦٧].

ثالثا: الوصول إلى الممرات البحرية الحيوية

سعى الاتحاد السوفيتي إلى تأمين وصوله إلى الممرات البحرية الإستراتيجية، مثل مضيق باب المندب، الذي يتحكم في حركة الملاحة بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، ويذكر كتاب "الجيوبوليتيكا السوفيتية" أن السيطرة على هذه المناطق كانت جزءاً من إستراتيجية موسكو لتعزيز قوتها البحرية العالمية[٦٨].

رابعا: تعزيز المصالح الاقتصادية

على الرغم من التركيز على الجوانب العسكرية والأيديولوجية، حاول السوفيت استغلال الموارد الاقتصادية في المنطقة، مثل الموانئ وخطوط التجارة، إذ قدم الاتحاد السوفيتي قروضاً ومساعدات فنية لدول القرن الأفريقي لربط اقتصادها بمنظومته الاشتراكية[٦٩].

الخاتمة

١- تُمثل القضية الجيبوتية نموذجاً للقضايا الأفريقية التي حظيت باهتمام دولي، خاصة في سياق الصراعات الإقليمية والقانون الدولي.

٢- بتحليل المواقف الدولية يتضح أن المجتمع الدولي قد تفاعل مع هذه القضية عبر عدة محافل، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، مع التركيز على جوانب مهمة مثل السيادة وحل النزاعات والاستقرار الإقليمي.

٣- واجهت جيبوتي ضغوطاً من قِبل بعض القوى الدولية كسب حقوقها، خاصة في ظل المصالح الجيوسياسية والتجارية المتضاربة في المنطقة، على الرغم من ذلك، حافظت جيبوتي على مواقفها المستقلة، مما عزّز صورتها كدولة ملتزمة بالقانون الدولي.

٤- تعد القضية الجيبوتية عاملاً مهماً في الاستقرار الإقليمي لمنطقة القرن الأفريقي، إذ أولت المحافل الدولية اهتماماً خاصاً بحقوقها وعدم تأثيرها على الأمن والسلام في المنطقة، إذ تفاعلت المنظمات الدولية مع هذه القضية ورسم لها آليات مثل الوساطة وفرض العقوبات عندما لزم الأمر.

٥- شكلت القضية الجيبوتية في مدة الحرب الباردة نموذجاً واضحاً للصراع الجيوسياسي بين القوى العظمى (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية)، إذ تجلى التنافس الإستراتيجي على السيطرة على الممرات البحرية الحيوية والمواقع الإستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي.

٦- محاولة السوفيت إقامة قواعد اقتصادية وعسكرية في المنطقة للسيطرة على مدخل البحر الأحمر لدعم الحركات الاشتراكية والتحررية في القرن الأفريقي.

٧- اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية دفاعية تهدف إلى احتواء النفوذ السوفيتي في المنطقة وحماية المصالح الغربية في الممرات البحرية الحيوية.

٨- وجود في جيبوتي أحلاف موالية للغرب عززت في وجود القاعدة الأمريكية العسكرية في المنطقة.

٩- عملت الأمم المتحدة على فض النزاعات الإقليمية ودعم عملية استقلال جيبوتي.

١٠- دعت منظمة الوحدة الأفريقية إلى حلّ سلمي للنزاعات ودعمت حق تقرير المصير في المنطقة.

١١- دعمت جامعة الدول العربية الوحدة الترابية لجيبوتي وحل النزاعات عبر الحوار التفاهم الأمثل.

١٢- أسفرت المواقف المتعارضة إلى تحول جيبوتي إلى ساحة للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي وتعقيد عملية البحث عن حلول سلمية للنزاعات الإقليمية.

١٣- مثلت القضية الجيبوتية نموذجاً للحرب بالوكالة في الحرب الباردة التي دعت لها القوى العظمى، رغم دعوات السلم التي مثلتها المنظمات الدولية إذ كانت محدودة التأثير.

الهوامش

(١) محمد العيساوي، جيبوتي من الاستعمار إلى القواعد العسكرية، مجلة الشؤون الدولية، العدد ٤٥، ٢٠١٨، ص٣٩.

(٢) منطقة القرن الأفريقي: القرن الأفريقي منطقة إستراتيجية حيوية تضم دول: جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، الصومال. امتازت بموقع إستراتيجي يطل على مضيق باب المندب (أحد أهم ممرات النفط والتجارة العالمية) والبحر الأحمر والمحيط الهندي، لذا عانت المنطقة من الأزمات وعدم الاستقرار السياسي، ونزاعات داخلية، ومشاكل الجفاف والمجاعة المتكررة؛ لأنها كانت محط انظار وتنافس القوى العالمية (مثل الولايات المتحدة، الصين، فرنسا، تركيا، ودول الخليج) بسبب الموقع الإستراتيجي وإنشاء القواعد العسكرية فيها، مما جعلها من أكثر المناطق توتراً في العالم. للمزيد من المعلومات ينظر: هيثم محي طالب مالح الجبوري، السياسة الأمريكية

تجاه اثيوبيا ١٩٤٥-١٩٧٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل،٢٠١٩، ص٢٤.

(٣) أفريكان قيراط ، جيبوتي وخطورة صفقات القواعد العسكرية، ترجمة: ويدراوغو سيدي.م، للمزيد من المعلومات متوفرة على الموقع:

https://qiraatafrican.com/6573

(٤) العفر(الدناقل): قبائل العفر من أهم المكون السكاني الرئيسي في جمهورية جيبوتي، وتشكل هويتهم الثقافية والسياسية والاجتماعية الأساس البنائي للمجتمع الجيبوتي، ومن المنظور الأنثروبولوجي، تشكل نموذجاً لدراسة التفاعلات بين المجتمعات الرعوية المستقرة وشبه المستقرة في منطقة القرن الأفريقي، تداخلات الهوية العرقية والدينية في تشكيل الدولة الحديثة، مستنداً إلى الأبعاد التاريخية والاجتماعية والسياسية التي شكلت واقعهم المعاصر، وينتمي العفر (ويُعرفون أيضاً بالدناكل) إلى واحدة من أقدم المجموعات السكانية في منطقة القرن الأفريقي واستقروا فيها منذ آلاف السنين، مع وجود نظريات مختلفة عن أصولهم، يشير بعضها إلى أصول سامية قديمة من شبه الجزيرة العربية. للمزيد من المعلومات ينظر: شهلة شهاب وهاب، الأوضاع الداخلية في جيبوتي في ظل الاحتلال الفرنسي من عام ١٩١٨الى ١٩٧٧، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة سامراء،٢٠١٩، ص ٢٢.

(٥) ميناء أوبوك: ميناء تاريخي إستراتيجي يقع في خليج تاجورة شمال شرق جيبوتي الموقع الإستراتيجي، يشرف على مدخل باب المندب، أحد أهم الممرات المائية في العالم للتجارة والنفط. وله تاريخ إذ كانت أوبوك أول عاصمة للصومال الفرنسي (جيبوتي حالياً) بين عامي ١٨٩٢ - ١٨٩٤، قبل نقل العاصمة إلى مدينة جيبوتي، أما حاليًا فيعدّ ميناءً ثانوياً مقارنة بميناء جيبوتي الرئيسي، لكنه يحتفظ بأهميته في خدمة منطقة تاجورة وشمال البلاد، وله مستقبل كبير في تنمية الخطط الإقليمية وأثره في إنجاز مشروع ميناء تاجورة الكبير القريب منه، الذي يخدم بشكل أساسي تصدير الملح من مناجم منطقة "آسال" ومناجم البوتاس في إثيوبيا. ينظر: صالح أبو بكر علي، دور المنظمات الدولية والإقليمية في العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٥؛ هيثم محي طالب مالح الجبوري، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٦) خليج تاجورة: قلب الشمال الجيبوتي ومن أهم المعالم الجغرافية والإستراتيجية والطبيعية فيها، وهو امتداد لخليج عدن، ويُعدّ المدخل الغربي لمضيق باب المندب، ويطل على أكثر طرق الشحن البحرية في العالم، مما يمنحه أهمية جيوسياسية وعسكرية كبرى، طُوِّر حديثًا ليصبح ميناءً حيويًا لتصدير البوتاس من إثيوبيا، وهو مشروع اقتصادي ضخم، لاسيما اعتماد سكان المنطقة على صيد الأسماك والأنشطة البحرية، وهو شريان حياة للمنطقة، ويشتهر الخليج بمياهه الزرقاء ووجود أسراب الدلافين، مما يجعله وجهة سياحية. ينظر: سلمان البشاري، إستراتيجيات القوى الكبرى في البحر الأحمر، مجلة الشرق الأوسط، العدد ٣١٢، ٢٠٢١، ص٥٧.

(٧) زيلع وبربرة: مدينتا زيلع وبربرة هما مدينتان تاريخيتان وساحليتان مهمتان في جمهورية الصومال، زيلع (Zeila) تقع في شمال غرب الصومال، قرب الحدود مع جيبوتي ولها أهمية تاريخية؛ لأنها واحدة من أقدم

الموانئ الإسلامية في منطقة القرن الأفريقي، وعاصمة سلطنة عدن الإسلامية التاريخية في القرون الوسطى، وهي مركز تجاري وثقافي مهم، تربط بين الداخل الأفريقي والعالم العربي، وحالياً هي مدينة صومالية في إقليم أودال. أما بربرة (Berbera) فتقع على ساحل خليج عدن في شمال الصومال، ولها أهمية كبيرة لكونها الميناء الرئيسي لجمهورية أرض الصومال (الإقليم الذي أعلن انفصاله عن الصومال)، ولها أهمية إستراتيجية كبيرة، وتتنافس عليها قوى دولية مثل: (الإمارات التي تدير قاعدة عسكرية هناك)، وكانت ميناءً مهماً في الاستعمار البريطاني للصومال، أما حالياً فهي العاصمة التجارية والاقتصادية لجمهورية الصومال. ينظر: خالد الجابري، الوجود العسكري الأجنبي في أفريقيا (جيبوتي نموذجاً)، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٩، ص١٦٤.

(٨) أمنية محمود، المقاومة الوطنية في جيبوتي ١٩٤٥-١٩٧٧، مجلة التاريخ العربي، العدد ٢٢، ٢٠١٩، ص٦٧؛ أحمد باه، الصومال الفرنسي- التاريخ المنسي، دار الكتب العلمية، القاهرة، ٢٠١٥، ص٣٩.

(٩) ليونس لاغارد: الحاكم الفرنسي في جيبوتي منذ عام ١٨٨٤ حتى عام ١٨٩٩، حمل لقب "حاكم" أي المسؤول الإداري الكامل؛ لأن الإقليم كان لا يزال في مرحلة التأسيس، إذ كان يقود المحطة في خليج تاجورة (التي أصبحت لاحقًا جيبوتي)، عُين في هذا المنصب عام ١٨٨٤، وفي عام ١٨٩٢ أصبح هو الشخصية المركزية والمسؤول الأول عن المصالح الفرنسية في المنطقة وكان عمله محورياً في التفاوض مع السلاطين المحليين (مثل سلطان رحلة في تاجورة) وتوسيع النفوذ الفرنسي والاستمرار في التطور الإداري وفي عام ١٨٩٦، ودمج جميع الممتلكات الفرنسية في المنطقة باسم "الصومال الفرنسي" (COte francaise des Somalis)، وعُين ليونس لاغارد أول حاكم (Gouverneur) لهذه المستعمرة الجديدة. للمزيد من المعلومات ينظر: شهلة شهاب وهاب، المصدر السابق، ص٧٦.

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٧٧.

(١١) العيسى: قبيلة العيسى من أهم القبائل المعروفة في جيبوتي، تنتمي إلى المجموعة الصومالية الكبرى، وتحديداً الفرع الديري من اتحاد قبائل الدارود، يعد العيسى من أوائل المجموعات الصومالية التي اعتنقت الإسلام في المنطقة، وكان لهم أثر تاريخي في سلطنة عدل الإسلامية في القرنين الـ١٥ والـ١٦، يشكل العيسى مع القبائل الصومالية الأخرى في جيبوتي ما يعرف محلياً بـ"العيسى السود" (Black Issa)، تمييزاً لهم عن المجموعات الصومالية الأخرى في المناطق الساحلية. للمزيد من المعلومات ينظر: حمدي الطاهري، جيبوتي أمن البحر الاحمر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٢٧،

&Brookings Institution ,The Horn of Africa: Strategic Dynamics and Regional Security,2018,p78.

(١٢) عبد الوهاب الدسوقي، التنافس الدولي على القرن الأفريقي، مركز الإمارات للدراسات، أبوظبي، ٢٠١٨، ص٨٩.

(١٣) محمود حربي: ولد في مدينه علي صبيح الواقعة جنوب غرب جيبوتي ١٩٢١ لعائلة صومالية من عشيرة عيسى وتعلم قراءة القرآن واللغة العربية في سن مبكر وعندما كان في السابع عشر من عمره ، توفي والده في

عام ١٩٣٨ فاجبر على العمل واتجه نحو العاصمة جيبوتي وعمل نادلاً في أحد المطاعم التي يرد إليه السياح الأجانب فأفاد من الاختلافات الثقافية، ثم تطوع بحاراً في البحرية الفرنسية مع شقيق سلطان تاجورة إبراهيم محمد في الحرب العالمية الثانية وكاد أن يفقد حياته حينما تحطمت السفينة الحربية الفرنسية التي خدم فيها الفرنسيون في البحر المتوسط، بعدها ذهب إلى فرنسا وانضم إلى الجيش الاستعماري ومنح صليب الحرب الفرنسي في الحرب العالمية الثانية. ينظر: محمد علي الفوزي، في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة، لبنان، ٢٠٠٦، ص ١٩٣.

(١٤) حزب وحدة الشباب الصومالي: أسس هذا الحزب في ١٠ أيار ١٩٤٣، وهو أكبر حزب وطني في الصومال، ظهر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخسارة إيطاليا لمستعمراتها بعد دخول قوات الحلفاء لأراضيها، وهو ذو مبدأ وطني وتحريري واستقلالي حاز على ثقة الناس ودعمهم في الكثير من القطاعات والمؤسسات الشعبية وأداء عمل كبير في رسم مستقبل البلد. للمزيد ينظر: محمد فريد السيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٦٥.

(١٥) دستور ديغول: أو دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة التي تأسست على يد الجنرال ديغول عام ٦/١/ ١٩٥٨، فبعد توليه رئاسة الحكومة الفرنسية منح في ١٩٥٨/٦/٣، إعداد دستور جديد الذي صوت عليه (٨٠%) من الناخبين في ١٩٥٨/٩/٢٨، وفي تشرين الأول من العام نفسه صدر الدستور الذي بموجبه وُلدت الجمهورية الخامسة. ينظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٥٤.

(١٦) المصدر نفسه، ص١٦٦.

(١٧) شارل ديغول: قائد عسكري ورجل دولة فرنسي، ظهر أثناء استسلام فرنسا لألمانيا في الحرب العالمية الثانية، إذ حمل مواصلة القتال والمقاومة باسم اللجنة الوطنية لفرنسا الحرة، ثم عُيّن رئيساً للدولة في المدة بين (١٩٥٨-١٩٦٩)، توفى عام ١٩٧٠. ينظر للمزيد: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج ٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥، ص ٧٤٦.

(١٨) لويس سانبيه: الحاكم الفرنسي لمستعمرة "الصومال الفرنسي" (جيبوتي الحالية) من ٢١ أيلول ١٩٦٦ إلى ٥ تشرين الأول ١٩٦٩، تولى الحكم في خضم تصاعد المطالبات بالاستقلال والاضطرابات السياسية والعنصرية بين العفر والإيسا، وأشرف على استفتاء مارس ١٩٦٧ الذي طالبت به فرنسا البت في مصير المستعمرة، لكن اتسم التصويت بتزوير مزعوم لصالح البقاء على الحكم الفرنسي، مما أدى إلى اندلاع أعمال شغب واحتجاجات عنيفة في العاصمة جيبوتي، وخاصة من مجموعة الإيسا التي كانت تفضل الاستقلال، في أعقاب الاستفتاء، تغيّر اسم المستعمرة رسمياً من "الصومال الفرنسي" إلى "الإقليم الفرنسي للعفار والعيسى" في حزيران ١٩٦٧ لتغيير هويتها وتمييزها عن الصومال الكبير، وقد أنهى مهامه بوصفه حاكما في تشرين الأول ١٩٦٩، وخلفه دومينيك بونارد. ينظر: شهلة شهاب وهاب، المصدر السابق، ص٨٦.

(١٩) عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي التنافيس بين إستراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٨٥، ص٢١٧.

(٢٠) سامي حكيم، جيبوتي الوتر الحساس في البحر الأحمر، جريدة الأخبار، العدد٣٢، ١٩٧٧/٢/٩.

(٢١) وزارة الثقافة الجيبوتية، التراث الثقافي الجيبوتي(الذاكرة والتاريخ)، جيبوتي، ٢٠١٧، ص١٧؛ بطرس غالي، العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الأفريقية بقضية تصفية الاستعمار الفرنسي في جيبوتي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٤٥٣ .

(٢٢) محمد العيساوي، المصدر السابق، ص٤١؛ سلمان البشاري، المصدر السابق، ص٥٨.

(٢٣) عبد الوهاب الدسوقي، المصدر السابق، ص٩١.

(٢٤) خالد الجابري، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٢٥) علي محافظ وآخرون، جامعة الدول العربية، الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٨٣، ص٥٢٧ .

(٢٦) شوقي عطا الله الجمل، منظمة الوحدة الأفريقية ومراحل تطورها ١٩٥٥-١٩٦٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص٥٥.

(٢٧) اللجنة السياسية: وهي لجنة تابعة إلى مجلس وزراء الخارجية العرب والتي مثلت الموقف العربي الرسمي موحداً من قضية جيبوتي عام ١٩٧٥ بتقديم الدعم الكامل لاستقلالها التام عن فرنسا بشكل صريح ومباشر واكدت حق الشعب الجيبوتي في تقرير مصيره، وعدت قضيتها عربية وقومية؛ لأن غالبية سكان الإقليم من العرق الصومالي (العيسى) والثقافة الإسلامية والعربية، فقد عدّت الجامعة العربية قضية جيبوتي قضية عربية قومية، وليست مجرد قضية تحرر محلية، لذا تابعت اللجنة الضغط على فرنسا بحث مجلس الدولة الفرنسية على الانسحاب من الإقليم والاعتراف بحقه في الاستقلال، وعدم عرقلة إرادة سكانه، وتأكيد الهوية العربية وانتمائها المستقبلي إلى الجامعة العربية والانضمام لها بعد حصولها على الاستقلال، وهو ما حدث لاحقاً في ٤ ايلول ١٩٧٧. للمزيد ينظر: شهلة شهاب وهاب، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٢٨) محمود رياض(١٩١٧- ١٩٩٢): دبلوماسياً وسياسياً مصرياً بارزاً، شغل أعلى المناصب في وزارة الخارجية المصرية (١٩٦٤- ١٩٧٢) أي في عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات ، وكان له أثر في إدارة ملفات معقدة مثل أزمة ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف، ومن ثم شغل منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية (١٩٧٢ – ١٩٧٩) وقاد الجامعة في فترة بالغة الحساسية شملت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتداعياتها السياسية، وأشرف على عدد من مؤتمرات القمة العربية المهمة، بما في ذلك قمة الرباط ١٩٧٤، ومثل مصر سفيرا في عدة عواصم مهمة منها دمشق ونيودلهي، وشغل منصب الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة في نيويورك. قدم استقالته من منصب أمين عام الجامعة العربية احتجاجاً على توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٨، مما يعكس تمسكه بموقف واضح من القضية الفلسطينية، إذ جمع بين ولائه لمصر والتزامه بالقضايا العربية، وتولى قيادة الدبلوماسية المصرية والجامعة العربية في أحلك وأهم مراحل الصراع العربي-

الإسرائيلي. ينظر: عاطف صقر، النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الأفريقي، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦، ص٩٥.

(٢٩) مؤتمر القمة العربي الثامن: عُقد في الرباط، المملكة المغربية في ٢٦ – ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٤، جاء بعد عام واحد من حرب أكتوبر ١٩٧٣، في ذروة القوة الدبلوماسية العربية، وكان من أبرز قراراته اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهو قرار تاريخي مهّد لخطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة، أما فيما يخص قضية جيبوتي فلا تزال تحت الحكم الفرنسي واسمها "الإقليم الفرنسي للعفار والعيسى" فقد أكد المؤتمر الدعم الرسمي لشعب جيبوتي في تقرير المصير والاستقلال التام عن فرنسا واعتبارها قضية عربية، وتأكيد الهوية والانتماء. للمزيد ينظر: اخويرة رمضان عمر عيسى، المقاومة الوطنية ضد الوجود الفرنسي في جيبوتي ١٩٤٥ – ١٩٧٧، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٦، ص ٩٩.

(٣٠) شهلة شهاب وهاب، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٣١) قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٣٢٣٢، الدورة ٦٥، ج ٤، بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٧٦.

(٣٢) جان فرانسوا بونيه (Jean-Francois-Poncet): دبلوماسي وسياسي فرنسي بارز، كان وزيراً للخارجية في مدة مهمة جدا (١٩٧٨ – ١٩٨١) برئاسة فاليري جيسكار ديستا، أما أثره في القضية الجيبوتية فكان مهماً، وله أثر في المفاوضات التي أدت إلى استقلال جيبوتي في عام ١٩٧٧، وساعد على التوسط بين الأطراف المختلفة داخل الإقليم لضمان انتقال سلمي للسلطة، وكان له أثر في الصراع تشاد مع ليبيا، وساهم في الحوار الفرنسي-العربي في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وبعد تركه للحكومة، استمر عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي وكان شخصية مهمة في الشؤون الخارجية.

See: Cambridge University Press, China's Belt and Road Initiative in Africa Challenges to U.S. Influence,2021,p122.

(٣٣) عبد الله عبد المحسن السلطان، المصدر السابق، ص٢١٧؛ سامي حكيم، المصدر السابق.

(٣٤) عاطف صقر، المصدر السابق، ص٩٧؛ زهير عبد الحسين مهدي، التاريخ السياسي للقارة، سلسة الدراسات الأفريقية، معهد الدراسات الاسيوية الأفريقية، بغداد، ١٩٨٥، ص ٣٠.

(٣٥) محمد عبد الغني سعودي، العلاقات العربية الأفريقية، دراسة تحليلية في ابعادها المختلفة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣٣٤ .

(٣٦) مذكرة الجامعة العربية، لقاء بين الأمين العام ووزير الخارجية الفرنسي في٢٢/ ٢/ ١٩٧٧، ص ٢٤ .

(٣٧) راشد البراوي، الصومال الكبير حقيقة وهدف، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٩٠ .

(٣٨) أحمد نافع، مسيرة التكامل الإستراتيجي العربي، جريدة الأهرام، العدد ١٩، ١٩٨٨ .

(٣٩) هيئة الأمم المتحدة :(الأمم المتحدة– UN) هي منظمة دولية أُنشئت في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف رئيسي هو الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ومن أبرز أهدافها منع الحروب وحل

النزاعات بين الدول سلميًا، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، ودعم التعاون الدولي في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأيضا سعت لتوفير المساعدة الإنسانية للـvictims of wars والكوارث، أما المقر الرئيسي لها فهو نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. وعدد الدول الأعضاء هو ١٩٣ دولة (تقريبًا كل دول العالم المستقلة)، ولها ستة أجهزة رئيسية أبرزها: الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمحكمة الدولية للعدل، واختصارا فهي المنتدى العالمي الرئيسي للدبلوماسية والتعاون بين دول العالم لمواجهة التحديات المشتركة. مزيدا من المعلومات ينظر: الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة، وثائق وقرارات رسمية في جنيف.

(٤٠) قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة رقم ٢٢٢٨ في ٢٠/ كانون الأول ١٩٦٦(مذكرة القرار للجمعية العامة)؛ أحمد الرشيدي، جيبوتي في اطار المنظمات الدولية، النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٣٨ .

(٤١) اخويرة رمضان عمر عيسى، المصدر السابق ، ص ١١٢ .

(٤٢) زهير عبد الحسين مهدي، المصدر السابق، ص ٣٠؛ شهلة شهاب وهاب، المصدر السابق، ص ١١٧.

(٤٣) صالح أبو بكر علي ، دور المنظمات الدولية والإقليمية في العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٥.

(٤٤) زهير عبد الحسين مهدي، المصدر السابق ، ص ٣٥.

(٤٥) منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) : منظمة دولية تأسست في ٢٥ مايو ١٩٦٣ في أديس أبابا بأثيوبيا، بمشاركة ٣٢ دولة أفريقية مستقلة في ذلك الوقت بحسب تاريخ الانضمام: (إثيوبيا، والجزائر، وأوغندا، وأنغولا، وبنين، وبوتسوانا، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير)، وجمهورية الكونغو، وساحل العاج (كوت ديفوار)، وسيراليون، والسودان، والصومال، والغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، والكاميرون، وكينيا، وليبيريا، وليبيا، ومدغشقر (ملاجاش)، ومالي، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا). أما الدول التي انضمَّت لاحقا فهي (بحسب السنة، ١٩٦٤ انضمت تنزانيا (اتحاد تنجانيقا وزنجبار)، ومالاوي، وزامبيا)، وسنة ١٩٦٥ غامبيا وسنة ١٩٦٨ موريشيوس، سوازيلاند (إسواتيني حاليًا)، وفي سنة ١٩٧٣ غينيا بيساو، وفي سنة ١٩٧٥ موزمبيق، والرأس الأخضر (كابو فيردي)، وجزر القمر، وساو تومي وبرينسيبي، وأنغولا (التي انضمت بعد استقلالها مباشرة في تشرين الثاني١٩٧٥)، وفي سنة ١٩٧٦ سيشل، أما في سنة ١٩٧٧ فانضمت جيبوتي، وسنة ١٩٨٠ زيمبابوي، وسنة ١٩٨٢ جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية. (وكان هذا الانضمام مثيرا للجدل، وكان هو السبب وراء انسحاب المغرب من المنظمة)، وفي سنة ١٩٨٤ انضمت جمهورية أفريقيا الوسطى (التي انضمت في سنة ١٩٨١، ثم علّقت عضويتها وعادت في سنة ١٩٨٤)، وفي ١٩٩٠انضمت ناميبيا (التي كانت آخر دولة تنضم قبل حل المنظمة وتحولها إلى الاتحاد الأفريقي)، وكان العدد الإجمالي للدول الأعضاء ٥٠ دولة، ومن أهم أهدافها الرئيسة تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية، وتنسيق التعاون لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا، والدفاع عن سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها،

وتصفية الاستعمار في جميع أنحاء القارة، ودعم حركات التحرر، وتشجيع التعاون الدولي في إطار ميثاق الأمم المتحدة، وقد نجحت في دعم حركات التحرر الوطني، مما ساهم في إنهاء حكم الأقلية البيضاء في دول مثل أنغولا وموزمبيق وجنوب أفريقيا، وكانت منصة للحوار بين القادة الأفارقة لحل النزاعات، أما التحديات والعيوب فقد تمسكت بمبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية" للدول الأعضاء، مما حدّ من قدرتها على معالجة انتهاكات حقوق الإنسان والأنظمة الديكتاتورية، لذا افتقرت إلى آليات فعالة لفرض قراراتها أو منع النزاعات، ولهذا استبدلت في ٩ تموز ٢٠٠٢، بالاتحاد الأفريقي (AU) محل منظمة الوحدة الأفريقية بشكل رسمي، لمواجهة التحديات الجديدة مثل العولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان، بصلاحيات أوسع وهيكل أكثر فاعلية، لقد كانت منظمة الوحدة الأفريقية في أغلب المواقف حبراً على ورق ومع ذلك جسدت الحلم الأول للوحدة الأفريقية بعد الاستعمار، وركزت على التحرر والسيادة، لتمهد الطريق لقيام الاتحاد الأفريقي الأكثر طموحًا. للمزيد ينظر: سارة مالك حميد الشوك، منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٧٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية في جامعة بغداد ، ٢٠١٣، ص ١٢؛ عذراء شاكر هادي، منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٧٣-١٩٩٠، مكتبة دار الضياء، الأردن، ٢٠١٩، ص ٢٢.

(٤٦) شوقي عطا الله الجمل، الوحدة الأفريقية ومراحل تطورها ١٩٥٥ – ١٩٦٦، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٠٦ .

(٤٧) عبد الرحمن الصالحي، منظمة الوحدة الأفريقية في خلال عشرين عاماً، الجمعية الأفريقية، العدد الرابع، المطبعة الفنية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢ .

(٤٨) ليوبود سنجور:(١٩٠٦-٢٠٠١) أول رئيس للسنغال (١٩٦٠-١٩٨٠)، شاعر وفيلسوف وسياسي، يعد أحد أبرز المفكرين الأفارقة في القرن العشرين، جمع بين قيادة الدولة والإبداع الأدبي، وكان مؤسسا لحركة "الزنوجة" التي تدعو إلى الاعتزاز بالهوية والتراث الأفريقيين. وُلد في السنغال، وتلقى تعليمه في المدارس الكنسية الفرنسية، ثم سافر إلى فرنسا لدراسة الأدب في جامعة السوربون، وكان أول أفريقي يحصل على شهادة التبريز في الآداب. أما مسيرته السياسية؛ فقد أصبح نائبًا في البرلمان الفرنسي عام (١٩٤٦)، ثم قاد السنغال إلى الاستقلال عن فرنسا عام ١٩٦٠، تميز حكمه بالاستقرار وتبني التعددية الحزبية المحدودة، واستقال طواعية من الرئاسة عام ١٩٨٠، توفي في فرنسا ونُقل جثمانه إلى السنغال ودُفن بمراسم رسمية، وظل سنغور رمزًا للقارة الأفريقية في الكفاح من أجل الهوية الثقافية والاستقلال السياسي. ينظر: أمنية محمود، المصدر السابق ، ص ٧٠.

(٤٩) بطرس غالي، العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الأفريقية بقضية تصفية الاستعمار الفرنسي في جيبوتي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٤٥٣ ؛ اخويره، المصدر السابق، ص١١٢ .

(٥٠) شوقي عطا الله، المصدر السابق، ص ١٢٣ .

(٥١) أحمد عبادة اوشي، منظمة الوحدة الافريقية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص١٠١.

(52) "U.S. Military Bases in Djibouti, Council on Foreign Relations, Strategic Importance, 2020,p12.`

(٥٣) اخويره، المصدر السابق، ص ١١٥ ؛ صالح أبو بكر علي، المصدر السابق، ص ٣٠ .

(٥٤) أحمد الرشيدي، المصدر السابق ، ص ١٣٨.

(55)Soviet-American Rivalry in the Horn of Africa, International Affairs Journal,1985,p22.

(٥٦) مجلة السياسة الدولية ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا "أمن البحر الأحمر وباب المندب" ، الأهرام، مصر، ٢٠٢٢، رابط الموقع: مجلة السياسة الدولية – الأهرام.

(٥٧) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، المنافسة الأمريكية الصينية في القرن الأفريقي _ جيبوتي أنموذجًا، الإمارات، ٢٠٢٢، رابط التقرير: المنافسة الأمريكية – الصينية في القرن الأفريقي: جيبوتي أنموذجًا.

(٥٨) مركز الجزيرة للدراسات الجيوسياسية في القرن الأفريقي، الإستراتيجية الأمريكية في أفريقيا: أولويات بايدن وتحديات الصين والروس، تاريخ الإصدار: ١٥ شباط ٢٠٢٣ .

(59) Journal of African History, 2019,p33.

(60) Cambridge University Press, 1991,p56.

(٦١) مركز دراسات الشرق الأوسط، المصالح والأهداف الأمريكية في جيبوتي، خاصة في إطار التعاون الأمني ومكافحة القرصنة، مصر، ٢٠٢٢، رابط الموقع: مركز دراسات الشرق الأوسط.

(٦٢) عبد الملك عادل، الاتحاد السوفيتي والقضايا الأفريقية ١٩٤٥-١٩٨٦، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٧، ص ٢٦٥.

(63) Agreement between the United States and Djibouti for the Establishment of a Military Base, U.S. Department of Defense, 2003,p45.

(٦٤) سعيد محمد مهدي، الصومال وصراع القوى الدولية في المحيط الهندي، مركز الدراسات والابحاث الأفريقية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٦٤.

(٦٥) محمد عبد الغني سعودي، المصدر السابق، ص ٣٣٦ ؛ عذراء شاكر هادي، منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٧٣ – ١٩٩٠، مكتبة دار الضياء، الأردن، ٢٠١٩، ص ١٨٦.

(٦٦) منغستو هايله ماريام : ولد في ٢١ مايو ١٩٣٧ (أو حسب بعض الروايات ١٩٤١) في إثيوبيا، انضم إلى الجيش وتدرج في الرتب، وتلقى تدريباً عسكرياً في أكاديمية هولتا العسكرية الإثيوبية وكذلك في الولايات المتحدة، وفي عام ١٩٧٤، شارك في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالإمبراطور هيلا سيلاسي، وأصبح عضواً بارزاً في المجلس العسكري الحاكم المعروف باسم الدرغ (Derg). وبحلول عام ١٩٧٧، أصبح منغستو الزعيم الأوحد لإثيوبيا بعد تصفية منافسيه ودخل المجلس العسكري إذ أشرف على "الإرهاب الأحمر" (١٩٧٧-١٩٧٨)، وهي حملة قمع دموية ضد المعارضين، خاصة من الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي(resulting in thousands of

deaths) بعدها حوّل إثيوبيا إلى دولة شيوعية بدعم من الاتحاد السوفيتي وكوبا، وأعلن قيام جمهورية إثيوبيا الشعبية الديمقراطية في عام ١٩٨٧، وأصبح أول رئيس لها. اتسم حكمه بالقسوة، إذ قاد حملات قمع عنيفة ضد المدنيين وتسبب في مجاعة ١٩٨٤-١٩٨٥. ينظر: أحمد نافع، المصدر السابق.

([٦٧]) عبد الملك عادل، المصدر السابق ، ص ٢٦٧.

([٦٨]) جريدة الأهرام ، الصراع الدولي والإقليمي على باب المندب، القاهرة ، ١٩٧٩.

(69) Alliances and Stability in the Horn of Africa, Foreign Policy,2015,p63.

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق

١-وزارة الثقافة الجيبوتية، التراث الثقافي الجيبوتي (الذاكرة والتاريخ)، جيبوتي، ٢٠١٧.

٢-قرار المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، رقم ٣٢٣٢، الدورة ٦٣، ج ٤، بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٥ .

٣-قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٣٣٨١، الدورة ٦٥، ج ٢، بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٦٥ .

٤-مذكرة الجامعة العربية، لقاء بين الأمين العام و وزير الخارجية الفرنسي في٢٢/ ٢/ ١٩٧٧ .

٥-الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة، وثائق وقرارات رسمية في جنيف.

٦- قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة رقم ٢٢٢٨ في ٢٠/ كانون الأول ١٩٦٦(مذكرة القرار للجمعية العامة).

ثانيا : الرسائل والأطاريح الاكاديمية

١-اخويرة رمضان عمر عيسى، المقاومة الوطنية ضد الوجود الفرنسي في جيبوتي ١٩٤٥ – ١٩٧٧، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٦.

٢-أحمد عبادة اوشي، منظمة الوحدة الأفريقية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

٣-سارة مالك حميد الشوك، منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٧٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية في جامعة بغداد، ٢٠١٣.

٤-شهلة شهاب وهاب، الأوضاع الداخلية في جيبوتي في ظل الاحتلال الفرنسي من عام ١٩١٨الى ١٩٧٧، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة سامراء، ٢٠١٩.

٥-هيثم محي طالب مالح الجبوري، السياسة الأمريكية تجاه أثيوبيا ١٩٤٥-١٩٧٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل،٢٠١٩ .

ثالثا : المصادر الأجنبية

1-Alliances and Stability in the Horn of Africa, Foreign Policy,2015.

2-Brookings Institution ,The Horn of Africa: Strategic Dynamics and Regional Security,2018.

3-Cambridge University Press, China's Belt and Road Initiative in Africa Challenges to U.S. Influence,2021.

4-"U.S. Military Bases in Djibouti, Council on Foreign Relations, Strategic Importance, 2020.

5-Soviet-American Rivalry in the Horn of Africa, International Affairs Journal,1985.

6-Agreement between the United States and Djibouti for the Establishment of a Military

7-Base, U.S. Department of Defense, 2003.

8-Journal of African History, 1987.

9-Cambridge University Press, 1991.

رابعا : المصادر والمراجع العربية

١-أحمد باه، الصومال الفرنسي- التاريخ المنسي، دار الكتب العلمية، القاهرة، ٢٠١٥.

٢-افريكان قيراط، جيبوتي وخطورة صفقات القواعد العسكرية، ترجمة: ويدراوغو سيدي.م، للمزيد من المعلومات متوفرة على الموقع . https://qiraatafrican.com/6573/

٣-أحمد الرشيدي، جيبوتي في إطار المنظمات الدولية، النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٠ .

٤-بطرس غالي، العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الأفريقية بقضية تصفية الاستعمار الفرنسي في جيبوتي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤.

٥-خالد الجابري، الوجود العسكري الأجنبي في أفريقيا(جيبوتي نموذجاً)، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٩.

٦-حمدي الطاهري، جيبوتي أمن البحر الاحمر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠.

٧- راشد البراوي، الصومال الكبير حقيقة وهدف، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦١ .

٨- سعيد محمد مهدي، الصومال وصراع القوى الدولية في المحيط الهندي، مركز الدراسات والأبحاث الأفريقية، القاهرة، ١٩٧٨.

٩- شوقي عطا الله الجمل، الوحدة الأفريقية ومراحل تطورها ١٩٥٥ – ١٩٦٦، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧.

١٠-زهير عبد الحسين مهدي، التاريخ السياسي للقارة، سلسة الدراسات الأفريقية، معهد الدراسات الاسيوية الأفريقية، بغداد، ١٩٨٥.

١١- صالح أبو بكر علي، دور المنظمات الدولية والإقليمية في العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠.

١٢-عاطف صقر، النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الأفريقي، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦.

١٣- عبد الوهاب الدسوقي، التنافس الدولي على القرن الأفريقي، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، ٢٠١٨.
١٤- عذراء شاكر هادي، منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٧٣ - ١٩٩٠، مكتبة دار الضياء، الأردن، ٢٠١٩.
١٥- علي محافظ وآخرون، جامعة الدول العربية، الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٨٣.
١٦- عبد الرحمن الصالحي، منظمة الوحدة الأفريقية في خلال عشرين عاماً، الجمعية الأفريقية، العدد الرابع، المطبعة الفنية، القاهرة، ١٩٨٣.
١٧- عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الاسرائيلي التنافيس بين إستراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٨٥، ص٢١٧.
١٨- عبد الملك عادل، الاتحاد السوفيتي والقضايا الأفريقية ١٩٤٥-١٩٨٦، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٧.
١٩- محمد عبد الغني سعودي، العلاقات العربية الأفريقية، دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ١٩٧٨.
٢٠- محمد علي الفوزي، في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة، لبنان ، ٢٠٠٦.
٢١- محمد فريد السيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٣.
٢٢- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، المنافسة الأمريكية الصينية في القرن الأفريقي _ جيبوتي أنموذجًا، الإمارات، ٢٠٢٢، رابط التقرير: المنافسة الأمريكية– الصينية في القرن الأفريقي: جيبوتي أنموذجًا.
٢٣- مركز الجزيرة للدراسات الجيوسياسية في القرن الأفريقي، الإستراتيجية الأمريكية في أفريقيا: أولويات بايدن وتحديات الصين والروس، تاريخ الإصدار: ١٥ شباط ٢٠٢٣ .
٢٤- مركز دراسات الشرق الأوسط، المصالح والأهداف الأمريكية في جيبوتي، خاصة في إطار التعاون الأمني ومكافحة القرصنة، مصر، ٢٠٢٢، رابط الموقع: مركز دراسات الشرق الأوسط.
٢٥- وزارة الثقافة الجيبوتية، التراث الثقافي الجيبوتي(الذاكرة والتاريخ) ، جيبوتي، ٢٠١٧ .

خامساً : الموسوعات

١-ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩.
٢-عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج ٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.

سادساً : الصحف والمجلات الاكاديمية

١-أمنية محمود، المقاومة الوطنية في جيبوتي ١٩٤٥-١٩٧٧، مجلة التاريخ العربي، العدد ٢٢، ٢٠١٩.
٢-أحمد نافع، مسيرة التكامل الإستراتيجي العربي، جريدة الأهرام، العدد ١٩، ١٩٨٨ .
٣-سامي حكيم، جيبوتي الوتر الحساس في البحر الأحمر، جريدة الاخبار، العدد٣٢، ١٩٧٧/٢/٩.
٤-سلمان البشاري، إستراتيجيات القوى الكبرى في البحر الأحمر، مجلة الشرق الأوسط، العدد ٣١٢، ٢٠٢١.
٥-سمعان بطرس فرج الله، مستقبل جيبوتي بين أثيوبيا والصومال، مجلة السياسة الدولية، العدد السابع، السنة الثالثة، مارس ١٩٦٧.

٦-محمد العيساوي، جيبوتي من الاستعمار إلى القواعد العسكرية، مجلة الشؤون الدولية، العدد ٤٥، ٢٠١٨.
٧-مجلة السياسة الدولية، الإستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا "أمن البحر الأحمر وباب المندب"، الأهرام، مصر، ٢٠٢٢، رابط الموقع: مجلة السياسة الدولية – الأهرام.
٨-جريدة الأهرام، الصراع الدولي والإقليمي على باب المندب، القاهرة، ١٩٧٩.

Fourth: Arabic Sources and References

1- Ahmed Bah, French Somaliland - The Forgotten History, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Cairo, 2015.
2- African Qiraat, Djibouti and the Dangers of Military Base Deals, translated by: Wedraogo Sidi M. For more information, visit the website: https://qiraatafrican.com/6573/
3- Ahmed Al-Rashidi, Djibouti within the Framework of International Organizations, Al-Nahda Al-Masriya, Cairo, 1980.
4- Boutros Ghali, International Relations within the Framework of the Organization of African Unity: The Issue of Decolonizing Djibouti, Anglo-Egyptian Library, Cairo, 1974.
5- Khaled Al-Jabri, Foreign Military Presence in Africa (Djibouti as a Model), Al Jazeera Center for Studies, 2019.
6- Hamdi Al-Taheri, Djibouti: Red Sea Security, Dar Al-Maaref, Cairo, 1970.
7- Rashid Al-Barawi, Greater Somalia: Reality and Objective, Anglo-Egyptian Library, Cairo, 1961. 8. Said Mohamed Mahdi, Somalia and the International Power Struggle in the Indian Ocean, Center for African Studies and Research, Cairo, 1978.
9. Shawqi Attallah Al-Jamal, African Unity and its Stages of Development 1955–1966, Anglo-Egyptian, Cairo, 1987.
10. Zuhair Abdul-Hussein Mahdi, The Political History of the Continent, African Studies Series, Institute of Asian and African Studies, Baghdad, 1985.
11. Saleh Abu Bakr Ali, The Role of International and Regional Organizations in International Relations, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1990.
12. Atef Saqr, The Somali Conflict and International Conflict in the Horn of Africa, Dar Al-Kitab for Publishing and Distribution, Cairo, 1986.
13. Abdul-Wahab Al-Desouki, International Competition over the Horn of Africa, Emirates Center for Strategic Studies, Abu Dhabi, 2018.
14. Adhraa Shaker Hadi, The Organization of African Unity 1973–1990, Dar Al-Diya Library, Jordan. 2019.
15- Ali Muhafez et al., The League of Arab States: Reality and Aspirations, Center for Arab Unity Studies, Lebanon, 1983.
16- Abdul Rahman Al-Salehi, The Organization of African Unity in Twenty Years, African Society, Issue 4, Al-Matba'a Al-Fanniya, Cairo, 1983.
17- Abdullah Abdul Mohsen Al-Sultan, The Red Sea and the Arab-Israeli Conflict: Competition Between Two Strategies, Center for Arab Unity Studies, 2nd ed., Beirut, 1985, p. 217. 18- Abdul Malik Adel, The Soviet Union and African Issues 1945-1986, Dar Al-Tali'a for Printing and Publishing, Beirut, 1987.
19- Muhammad Abdul Ghani Saudi, Arab-African Relations: An Analytical Study in Their Various Dimensions, Institute of African Research and Studies, Cairo, 1978.

20- Muhammad Ali Al-Fawzi, On the History of Modern and Contemporary Africa, Dar Al-Nahda, Lebanon, 2006.
21- Muhammad Farid Al-Sayed Hajjaj, Pages from the History of Somalia, Al-Nahda Al-Masriya Library, Cairo, 1983.
22- Al-Mustaqbal Center for Advanced Research and Studies, The American-Chinese Competition in the Horn of Africa: Djibouti as a Model, UAE, 2022. Link to the report: The American-Chinese Competition in the Horn of Africa: Djibouti as a Model.
23- Al Jazeera Center for Geopolitical Studies in the Horn of Africa, The American Strategy in Africa: Biden's Priorities and the Challenges of China and Russia, Publication Date: February 15, 2023. 24- Center for Middle East Studies, American Interests and Objectives in Djibouti, Particularly in the Context of Security Cooperation and Combating Piracy, Egypt, 2022, Website: Center for Middle East Studies.
25- Djiboutian Ministry of Culture, Djiboutian Cultural Heritage (Memory and History), Djibouti, 2017.
Fifth: Encyclopedias
1- Nazim Abdul Wahid Al-Jassour, Encyclopedia of Political Science, Dar Majdalawi for Publishing and Distribution, Jordan, 2009.
2- Abdul Wahab Al-Kayyali, The Political Encyclopedia, Vol. 2, Arab Foundation for Studies and Publishing, 1985.
Sixth: Newspapers and Academic Journals
1- Amna Mahmoud, National Resistance in Djibouti 1945-1977, Arab History Journal, Issue 22, 2019.
2- Ahmed Nafeh, The Path of Arab Strategic Integration, Al-Ahram Newspaper, Issue 19, 1988. 3- Sami Hakim, Djibouti: The Sensitive Chord in the Red Sea, Al-Akhbar Newspaper, Issue 32, February 9, 1977.
4- Salman Al-Bashari, The Strategies of the Great Powers in the Red Sea, Asharq Al-Awsat Magazine, Issue 312, 2021.
5- Samaan Butros Farajallah, The Future of Djibouti Between Ethiopia and Somalia, International Politics Magazine, Issue 7, Year 3, March 1967.
6- Mohamed Al-Issawi, Djibouti: From Colonialism to Military Bases, International Affairs Magazine, Issue 45, 2018.
7- International Politics Magazine, The American Strategy Towards Africa: "Security of the Red Sea and Bab el-Mandeb," Al-Ahram, Egypt, 2022. Website link: International Politics Magazine - Al-Ahram.
8- Al-Ahram Newspaper, The International and Regional Conflict over Bab el-Mandeb, Cairo, 1979.